مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد السادس/ العدد الثاني
ديسمبر 2019

OEB Univ. Publish. Co.

دراسة تحليلية ومقارنة لقياس الحوكمة في بعض الجامعات الجزائرية

An analytical and comparative study of measuring governance in some algerian universities

د. دلال بوعتروس dallel.bouatrous@univ-constantine2.dz
جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2

د. محمد دهان mohammed.dehane@univ-constantine2.dz
جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2

تاريخ الاستلام: 2019/07/10 تاريخ قبول النشر: 2019/11/13

الملخص:

جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على قياس الحوكمة في بعض الجامعات الجزائرية، وذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: إلى أي مدى تم تطبيق الحوكمة في بعض الجامعات الجزائرية؟ ومن أجل ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن من خلال الإعتماد على نتائج قياس الحوكمة حسب تقارير التقييم الذاتي لهذه الجامعات سنة 2017. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها غياب مشاركة أصحاب المصلحة الخارجيين، تتمتع الجامعات الجزائرية بالمساءلة الأكاديمية، ونتائج أخرى تم تفصيلها في المقال.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، قياس الحوكمة، الجامعات الجزائرية، الحوكمة في الجامعات الجزائرية.

تصنيف JEL : I23,A2.

المؤلف المرسل: دلال بوعتروس، **الإيميل:** dallel.bouatrous@univ-constantine2.dz

Abstract:

This study aimed to measure university governance in some Algerian universities, by answering the following question: to what extend has governance applied in some Algerian universities? In order to achieve the aim of this study we used the analytical descriptive approach and comparative approach, and relying the results of measuring governance according to self-evaluation reports of these universities in the year 2017. The study concluded that the absence of participation of external stakeholders, and there is academic accountability in the Algerian universities, and other points which will be detailed in this article.

Keywords: governance; governance measurement; Algerian universities; governance in Algerian universities.

Jel Classification: A2, I23.

I المقدمة

ظهرت الحوكمة في الجامعات سنة 1983 كأحد طرق التقييم لكيفية قيام مؤسسات التعليم العالي بتنفيذ سياساتها وتحديد أسلوب إدارتها وقياس كفاءتها وفعاليتها في أداء وظائفها، حيث اعتبرت حوكمة الجامعات كأداة للارتقاء بأداء الجامعات، وذلك لن يكون إلا من خلال إرساء وتجسيد مبادئها، بتعزيز الشفافية ونشر المعلومات وإتاحتها، إضافة إلى مشاركة الأطراف الفاعلة من بيئتها الداخلية والخارجية في اتخاذ القرارات الجامعية، ومراقبة أدائها من أجل تحسين المساءلة.

اهتمت الجامعات الجزائرية بالحوكمة من خلال تبنيها لأنظمة الجودة في مؤسسات التعليم العالي وقيامها بالتقييم الذاتي كأحد الخطوات الهامة من أجل تحقيق التميز وتحسين مستوى خريجيها، وتقليص حجم الفجوة بينها وبين جامعات البلدان المتقدمة.

تطبيق الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية ليس بالأمر السهل خاصة وأنه يتطلب توفر حد أدنى من مشاركة الهيئة الإدارية والأساتذة والطلبة، مع وضع معايير واضحة للتقييم لتحقيق المساءلة، لذلك أصبح من الضرورة بما كان معرفة مدى تطبيقها من خلال تحليل نتائج قياس الحوكمة حسب عملية التقييم الذاتي لسنة 2017 في ثلاث

جامعات جزائرية (جامعة فرحات عباس سطيف1، جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي وجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2) ومقارنة هذه النتائج بالاستناد على أهم مبادئ الحوكمة. ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتجيب عن التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى تم تطبيق الحوكمة في الجامعات الجزائرية؟

للإجابة عن التساؤل الرئيسي تقتضي الإجابة على الأسئلة الفرعية المتمثلة في:

- ما هو واقع تطبيق الحوكمة في بعض الجامعات الجزائرية؟
- ما هي أهم نتائج مقارنة تطبيق الحوكمة في بعض الجامعات الجزائرية بالإعتماد على نتائج التقييم الذاتي لسنة 2017؟

1 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في زيادة المساءلة والرغبة في تحسين أداء الجامعات سواء ما تعلق بمهمة التكوين والتعليم أو بمهمة البحث العلمي، وكذا البحث عن ضمان الجودة لمخرجاتها وبرامجها التعليمية.

ضف إلى ذلك انتشار الوعي بضرورة المشاركة في اتخاذ القرارات الجامعية والبحث عن سبل الحصول على المعلومات الإدارية، البيداغوجية والعلمية بسهولة والتي تهم أصحاب المصلحة داخل الجامعة وخارجها، لذا أصبح من الضرورة بما كان تسليط الضوء على تطبيق الحوكمة بمختلف مبادئها في بعض الجامعات الجزائرية.

2 أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى إعطاء نظرة على حوكمة الجامعات في كل من جامعة فرحات عباس سطيف1، جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي وجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، وذلك من خلال قياس لأهم مبادئها (الشفافية، المشاركة والمساءلة) للتمكن من إجراء مقارنة بينهم حول مدى تطبيق الحوكمة وإبراز أهم النتائج التي من شأنها تساهم في تحديد مكامن القوة والضعف داخلها.

كما تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المهمة والتي يمكن الاستفادة من نتائجها على مستوى الجامعات محل الدراسة، وذلك بالتعرف على واقع تطبيق الحوكمة على مستواها وما هو مستوى تطبيقها بالمقارنة بالجامعات الوطنية، الأمر الذي من شأنه يساهم في تحديد معوقات تطبيقها وسبل تحسينها للوصول إلى حوكمة جيدة فيها.

II الدراسات السابقة

لإجراء الدراسة تم الاطلاع على بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع حوكمة الجامعات، والتي ندرجها حسب تسلسلها الزمني، حيث هدفت دراسة مقيدش(2018) إلى تبيين واقع الحوكمة في الجامعات الجزائرية وذلك بالاعتماد على نتائج بطاقة قياس الحوكمة المعتمدة من طرف البنك الدولي، ولتحقيق ذلك اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل عرض وتحليل النتائج المتعلقة بالجامعات الجزائرية عينة الدراسة. وخلصت الدراسة إلى تقديم مجموعة من النتائج تمثلت أساسا في أن نظام التعليم العالي في الجزائر هو نظام مركزي تتكفل به الدولة وتعمل على تحديد مهامه وفقا لقوانين، كما تغيب مشاركة سوق العمل والقطاع الخاص في اتخاذ القرارات الجامعية وقلة الاهتمام بالعلاقة التي تربط بين الجامعات واحتياجات سوق العمل.

أما دراسة عرابة وبن عيسى (2017) فقد هدفت إلى تسليط الضوء على حوكمة الجامعات ومتطلبات ومعوقات تطبيقها بالمؤسسات الجامعية، اعتمد الباحثين على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بعرض وتحليل أهم التحديات التي تواجه الجامعات من أجل تطبيق هذا المفهوم. توصلت الدراسة إلى أن مفهوم الحوكمة يتجلى من خلال المشاركة في اتخاذ القرار لمختلف الأطراف الفاعلة، كما أن تطبيقها يتطلب توفير الأرضية التنظيمية والتشريعية الملائمة.

III حوكمة الجامعات (التعاريف، النماذج و المبادئ)

استخدم مصطلح الحوكمة في الجامعات سنة 1983، ففي التقرير الذي أعده فريق من مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي، اعتبرت حوكمة الجامعات كأحد أساليب إصلاح التعليم العالي والتي تعبر عن كيفية قيام الجامعات وأنظمة التعليم العالي بتحقيق مختلف أهدافها وتنفيذ خططها الإستراتيجية وإدارة مؤسساتها ورصد إنجازاتها (JARAILLO, ET AL., 2012, P. 19).

وقد أشار ماهر لطفي سليم إلى أن حوكمة الجامعات تعبر عن مجموعة القوانين والأنظمة والتعليمات التي تهدف من خلالها إلى تحقيق الجودة بمختلف أبعادها، والتميز في أداء وظائفها البحثية والتكوينية من خلال اختيار الإستراتيجيات المناسبة والفعالة لتحقيق أهدافها(ماهر، 2014، ص593)، وبما يضمن تحقيق الشفافية والمساءلة والمشاركة لجميع فواعلها(طلبة ، أساتذة، مسؤولين وإداريين).

في حين اعتبرها MARGINSON ET CONSIDINE أنها مجموعة القيم داخل الجامعات، أنظمة صناعة القرار، تخصيص الموارد، تحديد المهام والأهداف وتحديد نماذج السلطة وفق تسلسل هرمي واضح، مع توضيح العلاقة التي تربط الجامعة وبيئتها الداخلية والخارجية(القطاع المشغل، الخريجين، أولياء الأمور، الوزارة الوصية، التنظيمات الطلابية ونقابات الأساتذة) (كروان،2016، ص 184).

واستنادا للتعاريف المقدمة سلفا، نلاحظ أنه لا يوجد تعريف واضح وذلك راجع إلى اختلاف وجهات النظر إلا أننا في هذه الدراسة اعتمدنا التعريف الإجرائي الآتي: حوكمة الجامعات هي إجراءات تضعها الجامعات من أجل تحقيق التميز والجودة في الأداء من خلال وضع أنظمة وقوانين واضحة تحكم العلاقة التي تربط بين الفاعلين فيها بما يضمن مشاركتهم في اتخاذ القرارات الجامعية، ومساءلة المسؤولين ونشر الشفافية من أجل تحقيق أهدافها المنشودة.

ويميل العديد من الباحثين إلى التركيز على نماذج حوكمة الجامعات كما سنبينه فيما يلي:

1 نماذج حوكمة الجامعات

إن البحوث التي تم إجراءها حول نماذج حوكمة الجامعات بينت أن هناك نماذج متعددة، يعتبر Clark من الباحثين الأوائل الذين أسسوا لوضع نماذج حول أنظمة الحوكمة سنة 1983، حيث اعتبر أن الجامعة موجودة ضمن ثلاث قوى رئيسية واعتبرها حدود مثلث، حيث أن هذه الحدود تعكس الأبعاد التي تؤثر بها، وهي سلطة الدولة The strength of state authority، قوى السوق Market forces والتفوق الأكاديمي Academic oligarchy والذي يرتبط بفرض الحرية الأكاديمية، أين اعتبر أن الجامعات تشبه الأسواق وبذلك فهي خاضعة لتأثير الدولة، ما يعني أن هناك اتجاهين متعارضين.
الاتجاه الأول يعبر عن نموذج الدولة المراقبة State control أو المسيطرة على الجامعات، وهو موجود في الدول الأوروبية، في حين الاتجاه الثاني هو نموذج الدولة الموجهة Supervising state (المشرفة)، وهو مطبق في الدول الأنجلوساكسونية، لكن في سنة 1997 أضاف Clark عنصر آخر في مثلثه والذي عبر عنه بالتوجه الهرمي لقادة الجامعة (Fabric & Alexander, p. 29). حيث أن تحديد نماذج حوكمة الجامعات يكون بناء على القوة المسيطرة بين تلك القوى.

وفي سنة 2008 قدم Leon Trakman خمسة نماذج لحوكمة الجامعات (Fabric & Alexander, p. 32)، هذه النماذج هي:

1.1 الحوكمة الأكاديمية

يطلق عليه بالنموذج الأكاديمي، يقوم هذا النموذج على افتراض أن الجامعات خاضعة لحوكمة الموظفين الأكاديمين، الذين يتمتعون بالسلطة وبالرأي الأقوى والتمثيل الأوسع في تحديد أهداف ورسالة الجامعة وأسلوب إدارتها. وهذا يكون من خلال تعيين أحد الأكاديميين البارزين كرئيس أو من خلال منح سلطات اتخاذ القرار لمجلس أكاديمي أو مجلس أمناء، أو من خلال وجود تمثيل فعال للموظفين الأكاديميين في المجالس الحاكمة (Jaraillo, et al., 2012, p. 19).

2.1 حوكمة الشركات Corporate Governance

ظهر هذا النموذج نتيجة حاجة الجامعات إلى إدارة مواردها المالية والرغبة في تحسين نتائجها، حيث ينظر إلى رئيس الجامعة على أنه مدير شركة وليس شخص أكاديمي (Jaraillo, et al., 2012, p. 19).

3.1 حوكمة الأمناء Governance Trustee

تمنح الإدارة سلطة الأمناء، وهذا يأتي عادة على هيئة مجلس أمناء له أعضاء غير منتخبين من داخل المؤسسة، حيث تمنح لمجلس الأمناء صلاحيات ائتمانية وأخرى تتعلق بالعناية الواجبة لحماية الوصاية (Jaraillo, et al., 2012, p. 20).

4.1 الحوكمة التمثيلية (حوكمة أصحاب المصالح) Governance Stakeholder

يستند هذا النوع من الحوكمة لما تكون الإدارة مسندة إلى مجموعة من أصحاب المصالح التي يجب أن تشارك في إدارة الجامعة بما في ذلك الطلبة والموظفين الأكاديميين، الخريجون، الحكومة والمجتمع المدني(Fabric & Alexander, p. 31).

5.1 الحوكمة المختلطة

الحوكمة المختلطة هي عبارة عن مزيج من النماذج الأربعة السابقة الذكر، يتميز بأنه يجمع بين مواطن القوة في كل من هذه النماذج لتتلاءم مع احتياجات الجامعات خلال فترة زمنية معينة.

2 مبادئ حوكمة الجامعات

اتفقت الأدبيات التي تهتم بحوكمة الجامعات على المبادئ التالية:

1.2 الشفافية

تعتبر الشفافية من المصطلحات التي أصبح يعتمد عليها في قياس الحوكمة، فهي تعني الانفتاح والتخلي عن الغموض وجعل كل ما يدور داخل الجامعة واضح مع وجود سهولة في تدفق المعلومات الدقيقة والموضوعية وسهولة الحصول عليها واستخدامها من قبل الأطراف الفاعلة في الجامعة (الشباطات، 2017، ص 13).

كما عرفت الشفافية على أنها الوضوح في تصميم وتطبيق النظم والآليات والسياسات والتشريعات وغيرها من الأدوات التي تضمن حق كل طرف من أطراف الجامعة (السر، 2013، صفحة 46).

وبذلك فإن الشفافية اقترنت بأمرين، الأول يتعلق بسهولة تدفق المعلومات والثاني بالوضوح في وضع وتطبيق مختلف التشريعات والإجراءات وبذلك فإن الحصول على المعلومات سيكون متاح لجميع الأطراف داخل الجامعة من طلبة، أساتذة وإداريين، كما يندرج ذلك في إمكانية التعبير عن مختلف احتياجاتهم ومتطلباتهم من خلال إرساء قواعد التواصل مع السلطات العليا في الجامعة (دهان وبوعتروس، 2018، ص 313).

2.2 المشاركة

تعرف المشاركة في حوكمة الجامعات على أنها إتاحة الفرصة للإداريين والطلبة والأساتذة للمشاركة في رسم السياسات ووضع قواعد العمل في مختلف مجالات الحياة الجامعية (العواملة وبدح، 2017، ص 16). وهذا من شأنه سيعمل على التحسين والتطوير داخل الجامعة نتيجة المشاركة في وضع مختلف الخطط والسياسات التعليمية والوقوف على تنفيذها وتقييمها لتدارك النقائص والأخطاء ومعالجتها.

3.2 المساءلة

تزايد الاهتمام بالمساءلة في مؤسسات التعليم العالي كان نتيجة مختلف الانتقادات الموجهة لمؤسسات التعليم العالي وعجزها عن مواكبة التطورات الحاصلة في بيئتها، والمطالبة المستمرة بإعادة النظر في برامجها التعليمية وطرق التدريس المعتمدة، حيث أصبح من الضرورة بما كان القيام بمساءلة الجامعات عن أدائها وقدرتها على تحقيق أهدافها.

وتعني المساءلة تمكين ذوي العلاقة من الأطراف داخل الجامعة وخارجها من مراقبة العمل دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل أو الإساءة للآخرين(ماهر، 2014،

ص771). للتأكد من أن العمل يتم وفق ما هو مخطط له ووفق المعايير المتفق عليها للوصول إلى كفاءة وفعالية في الأداء. إن الهدف من لمساءلة هو جعل كل مسؤول عن أداء مهامه وتنفيذ عمله، مع ضرورة تقديم تقرير عن الأداء وتقديم مختلف التوضيحات والتفسيرات المتعلق بأداء العمل (العواملة و بدح، 2017، ص 8).

4.2 الإستقلالية

أصبحت الدراسات المرتبطة بالحوكمة تدعو إلى زيادة منح الاستقلالية للجامعات، فمن خلال الدراسات التي قدمها Aghion وآخرون سنتي 2008 و2010 حول العلاقة بين الاستقلالية وترتيب الجامعات ضمن تصنيف شنغهاي كوسيلة لتقييم أدائها خلصت النتائج إلى أن الجامعات التي تتمتع بالاستقلالية(حرية قبول الطلبة، الاستقلالية في تحديد البرامج الدراسية، الاستقلالية في التوظيف،...) تتميز بأنها جامعات متطورة ورفيعة المستوى وتساهم في تشجيع الابتكار.

في سنة 2006 قامت رابطة الجامعات الأوروبية بتطوير مفهوم استقلالية الجامعات، وحددت أربعة أبعاد للاستقلالية يتم قياسها من خلال عدة مؤشرات تندرج ضمن هذه الأبعاد (Jaraillo, et al., 2012, p. 28).

- **استقلالية مالية:** يتم التعبير عنها من خلال قدرة الجامعة على تحديد الرسوم الدراسية، الاقتراض والاستثمار في الأصول المالية أو المادية، القدرة على امتلاك وبيع الأراضي والمباني.
- **استقلالية أكاديمية:** يمكن الحكم عليها من خلال بعض المؤشرات، كمدى إمكانية الجامعة في تحديد العدد الإجمالي للطلبة ومعايير القبول ضمن كل التخصصات والهياكل البيداغوجية بالإضافة إلى قدرتها على وضع البرامج الدراسية وتقييم مخرجات التعليم.
- **استقلالية تنظيمية:** تتعلق بتحديد رسالة وأهداف الجامعة بالإضافة إلى خططها وإستراتيجياتها والعمل على تنفيذها.
- **استقلالية التوظيف:** ترتبط بالدرجة الأولى بالموارد البشرية خاصة فيما يتعلق بالتوظيف، التعيين، الحوافز، الرواتب والأداء الإداري.

إن هذه المبادئ اتفقت عليها جل الدراسات المتعلقة بالحوكمة عموما وحوكمة الجامعات على وجه التحديد، حيث مكنت من وضع الأطر الأساسية التي من أجلها يمكن الوصول إلى حوكمة جيدة في الجامعات.

IV قياس حوكمة الجامعات

عولمة التعليم العالي وحرية انتقال الطلبة بالإضافة إلى مختلف الإصلاحات التي عرفها التعليم العالي عبر العالم انطلاقا من مسار بولونيا، كانت أسباب وراء البحث عن إدارة جيدة لمؤسساته على اختلاف أنواعها لتحقيق أهدافها، وتحسين أدائها والبحث عن الجودة بمختلف صورها، كل هذا أدى إلى زيادة الاهتمام وتسليط الضوء على ما يسمى بحوكمة الجامعات، وهذا ما أكده وزراء التعليم العالي العرب وصناع السياسات العمومية خلال الندوة التي تم عقدها في مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي في ديسمبر 2009، وذلك من خلال الحث على وضع بطاقة قياس حوكمة للجامعات وإجراء مقارنة مرجعية لبعض جامعات الشرق الوسط وشمال إفريقيا.

1 تعريف بطاقة قياس حوكمة الجامعات

وضعت بطاقة قياس حوكمة الجامعات university governance screening card من قبل البنك الدولي بالاعتماد على عدة أدوات أخذت بعين الاعتبار أثناء إعدادها منها أدوات المقارنة المعيارية لأداء الجامعات الأسترالية، وبطاقة علامات استقلالية الجامعات الأوروبية بالإضافة إلى مدونة قواعد الممارسات الجيدة في المملكة المتحدة (Jaraillo, et al, 2012).

وبالإشارة إلى ما جاء في التقرير الذي أعده فريق من مركز مرسيليا للتكامل المتوسطي CMI فإنه يمكن أن نعرفها على أنها أداة تعمل على تقييم مدى تطبيق الحوكمة في جامعات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA بما يتماشى وأهدافها واتجاهاتها الدولية، كما أنها تستخدم لمتابعة تقدم ممارسات الحوكمة بمرور الوقت، وهو الأمر الذي من شأنه يسمح لها بإجراء مقارنة لهذه الجامعات مع جامعات العالم (Jaraillo, et al, 2012).

2 أهداف بطاقة قياس حوكمة الجامعات

وضع بطاقة قياس حوكمة الجامعات كان بغرض تحقيق جملة من الأهداف نذكر أهمها:

- تحديد الممارسات الجيدة للحوكمة في جامعات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛
- وضع لإطار يسهل من عملية المقارنة المرجعية لجامعات المنطقة فيما يتعلق بالحوكمة على المستوى الإقليمي؛
- تمكن إدارة الجامعات من تحديد نقاط قوتها وضعفها، وهو ما يمكن من تحديد التغييرات اللازمة؛
- تساهم في تحسين أداء الجامعات وتلبية احتياجات أصحاب المصالح مع الأخذ بعين الاعتبار المبادئ الأساسية القائمة عليها حوكمة الجامعات (Karma, Sultan, & Abd allah, 2017).

3 أبعاد ومؤشرات بطاقة قياس حوكمة الجامعات

الوصول إلى حوكمة جيدة للجامعات لن يكون إلا في إطار تحقق أبعادها ومؤشراتها، من أجل إعطاء صورة شاملة للحوكمة، وفي سبيل ذلك فقد تضمنت بطاقة قياس حوكمة الجامعات خمسة أبعاد يمكن التعبير عنها بمجموعة من المؤشرات تتدرج ضمنها.

1.3 بعد السياق، الرسالة والأهداف: تتمثل رسالة الجامعة في تحديد أغراضها وإعادة النظر في أهدافها العامة وتعديلها من وقت لآخر وذلك حتى تتماشى مع التغييرات الحاصلة في البيئة الخارجية، حيث أثبتت الدراسات أن الوضوح في تحديد رسالة وأهداف الجامعة والمواءمة بينهما هو أحد العوامل التي تعمل على تحقيق الحوكمة الجيدة (Jaraillo, et al., 2012, p. 26).

2.3 بعد توجه الإدارة: يشير ذلك إلى مختلف القرارات اليومية التي يتم اتخاذها من أجل السير العادي لنشاط الجامعة ، مثل شروط قبول الطلبة، الترقيات بالنسبة للموظفين والأساتذة، طرق تعيين الموظفين الإداريين وتحديد مهامهم وسلمهم الوظيفي(دهان و بوعتروس، 2018، ص 318).

3.3 بعد الاستقلالية: لقد أدرج هذا البعد ضمن بطاقة القياس نظرا لوجود علاقة بين الأداء الجيد للجامعات والاستقلالية.

4.3 بعد المساءلة: تعتبر أحد أشكال الإثباتات لما تم تحقيقه وإنجازه على مستوى أهداف ورسالة الجامعات (مقيدش، 2018، ص 6)، وهي تضم جوانب مختلفة للمسالة مساءلة مالية، مساءلة اجتماعية

5.3 بعد المشاركة: تتمثل في مشاركة أصحاب المصلحة (طلبة، هيئة التدريس، المجتمع المدني، الخريجين، القطاع الخاص) في عملية اتخاذ القرارات الجامعية.

V قياس الحوكمة في الجامعات الجزائرية

من أجل معرفة قياس الحوكمة في الجامعات الجزائرية ومدى تطبيق مختلف ممارساتها، سنعتمد على النتائج الواردة في تقارير التقييم الذاتي لسنة 2017.

1 نتائج قياس الحوكمة في بعض الجامعات الجزائرية بالاعتماد على نتائج التقييم الذاتي2017

شرعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في تعميم عملية التقييم الذاتي انطلاقا من جانفي 2017 وذلك في كافة الجامعات الجزائرية، ومن أجل ذلك فقد وضعت المرجعية الوطنية لضمان الجودة RNAQ، والتي تشمل جميع أنشطة الجامعة مقسمة على سبعة ميادين(التكوين، البحث العلمي، الحوكمة، الحياة الجامعية، المنشآت القاعدية، العلاقة مع المحيط والتعاون)، كل ميدان DOMAINE يضم حقول CHAMPS، وكل حقل يضم مراجع REFERENCES، وكل مرجع يشمل معايير CRITERES، وسنعتمد في هاه الدراسة على دراسة ميدان واحد هو ميدان الحوكمة.

1.1 منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل تقارير التقييم الذاتي لجامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة2، جامعة فرحات عباس سطيف1، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي لسنة 2017، إضافة إلى استخدام المنهج المقارن من أجل مقارنة مدى تطبيق الحوكمة في بعض الجامعات الجزائرية.

2.1 مجتمع وعينة الدراسة

شمل مجتمع الدراسة جل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي التي شاركت في عملية التقييم الذاتي سنة 2017، في حين اقتصرت عينة الدراسة على دراسة بعض الجامعات ممثلة في جامعة فرحات عباس سطيف1،جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي وجامعة عبد الحميد مهري – قسنطينة 2 وذلك لتعذر الحصول على تقارير بقية مؤسسات التعليم العالي.

2 عرض وتحليل نتائج الدراسة

سنقوم بعرض نتائج التقييم الذاتي لميدان الحوكمة في الثلاث جامعات سابقة الذكر، وتحليلها بغرض التعرف على أهم الفروقات الموجودة بينهم فيما يتعلق بمبادئ الحوكمة.

1.2 جامعة فرحات عباس –سطيف 1: نتائج قياس الحوكمة مدرجة في الجدول الموالي، والتي تم تمثيلها بواسطة خريطة عنكبوتية.

الجدول–1–: متوسط تقييم مبادئ الحوكمة بجامعة سطيف 1

مبادئ الحوكمة	متوسط التقييم
الشفافية	1.56
المشاركة	1.63
المساءلة	1.43

الشكل رقم–1–: خريطة عنكبوتية لمتوسط مبادئ الحوكمة بجامعة سطيف1

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

–Université Ferhat Abbas Sétif 1.(2017). Rapport de l'opération d'auto-Evaluation, Algérie, p.79-87

الجدول السابق يبين متوسط قياس مبادئ الحوكمة، أين تظهر النتائج أنها متقاربة حيث سجل أعلى متوسط لمبدأ المشاركة (1.63)، حيث عبر كل من الإداريين والمسؤولين الإداريين إضافة إلى الأساتذة إلى مشاركتهم والأخذ بآرائهم في مختلف الاجتماعات سواء ما تعلق منها بالاجتماعات البيداغوجية واجتماع اللجان العلمية والمجلس العلمي.

في حين سجل مبدأ الشفافية متوسط أقل(1.56) ، وهذا راجع إلى أن سياسة نظام المعلومات المطبقة على مستوى جامعة سطيف 1 متوسط الفعالية، كما أن الوسائل الرقمية غير متاحة بشكل كاف بالنسبة للطلبة والإداريين، إضافة إلى أن الهيكل التنظيمي وعملية تحديد المسؤوليات والمهام غير واضحة.

وتم تسجيل متوسط مبدأ المساءلة (1.43) والذي يعبر عن وجود مساءلة أكاديمية تتعلق بالعمل على تطبيق الجودة حتى وإن كانت بدرجة متوسطة.

2.2 جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي: فيما يلي الجدول –2– يضم متوسط قياس الحوكمة حسب مبادئها.

الجدول–2–: متوسط تقييم مبادئ الحوكمة بجامعة أم البواقي

مبادئ الحوكمة	متوسط التقييم
الشفافية	1.63

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Université Larbi ben M'hidi D'oum El-Bouaghi.(2017). Rapport de L'auto-Evaluation, Algérie, p33

نتائج الجدول تظهر أن متوسط الشفافية(1.63) هذا ما يعكس الجهد الذي تقوم به الجامعة من أجل توفير المعلومات الإدارية والبيداغوجية والعلمية وتعمل على نشرها وإتاحتها من خلال نظام المعلومات وتوفيرها لخدمات رقمية(الإنترنيت، الموقع الإلكتروني للجامعة)، كما تعمل على نشر المعلومات لكل فواعلها خاصة ما تعلق منها بالاجتماعات والأيام الدراسية، وهذا من شانه يعزز من نشر الشفافية داخل الجامعة.

3.2 جامعة عبد الحميد مهري– قسنطينة 2: متوسط قياس الحوكمة نعرضها في الجدول الموالي ونمثلها في الشكل المرفق.

الجدول–3–: متوسط تقييم مبادئ الحوكمة بجامعة قسنطينة2

مبادئ الحوكمة	متوسط التقييم
الشفافية	1.54
المشاركة	2.04
المساءلة	2.12

الشكل رقم –2–: خريطة عنكبوتية لمتوسط مبادئ الحوكمة بجامعة قسنطينة 2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

-Université Abd elhamid Mehri-Constantine2.(2017). Rapport d'auto-Evaluation,,Algérie, p.84

النتائج المبينة أعلاه تظهر أن جامعة قسنطينة 2 تتمتع بدرجة عالية من المساءلة (2.12) والمشاركة (2.04) وهو ما يمكن إسناده إلى إهتمام الجامعة بتطبيق نهج الجودة من خلال تشكيل خلايا الجودة على مستوى كافة كلياتها ومعاهدها –ما عدا معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية–بالإضافة إلى وضع ميثاق الجودة، هذا من شأنه عزز من وجود المساءلة. إلى جانب ذلك هناك مشاركة لكل من الطلبة وهيئة التدريس والموظفين الإداريين في الاجتماعات البيداغوجية، ويتم الأخذ بآرائهم ووجهات نظرهم، بالإضافة إلى النظام الداخلي الذي تعمل به الجامعة والذي تم وضعه ومناقشته في اجتماع هيئاتها بمشاركة أطرافها الفاعلة.

وقدر متوسط مبدأ الشفافية (1.54) وهي قيمة منخفضة مقارنة ببقية المبادئ، و الذي يمكن تفسيره إلى أن هناك نقص في استخدام أنظمة المعلومات على الرغم من أنه هناك سياسة واضحة من أجل جمع المعلومات ومعالجتها وتحليلها.

3 مقارنة نتائج قياس الحوكمة في الجامعات محل الدراسة

عملية المقارنة بين الجامعات محل الدراسة حول مدى تطبيقها لحوكمة الجامعات بالاعتماد على نتائج القياس نبرزها في الجدول والشكل الموالبين.

الجدول–4–: متوسط الحوكمة في الجامعات محل الدراسة

الجامعات	متوسط الحوكمة
جامعة سطيف1	1.54
جامعة أم البواقي	1.63
جامعة قسنطينة 2	1.90

الشكل رقم–3–: مقارنة متوسط مبادئ الحوكمة في الجامعات محل الدراسة

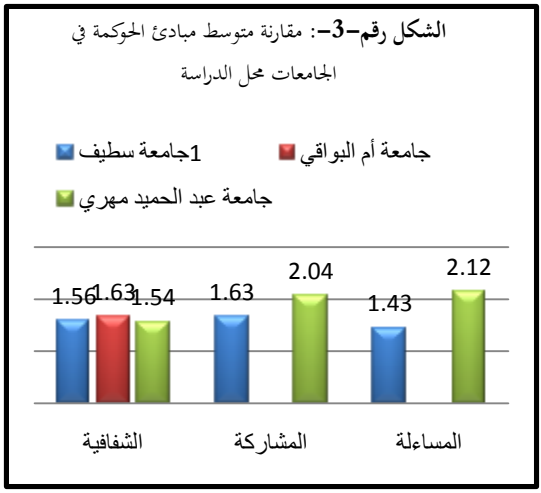

المصدر: من إعداد الباحثين.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نستنتج النتائج التالية:

- تتمتع الجامعات الثلاث محل الدراسة بإرساء مبادئ الحوكمة من مساءلة، مشاركة وشفافية ماعدا المشاركة والمساءلة في جامعة أم البواقي وذلك يرجع لعدم قياس كل الحقول التي تندرج ضمن ميدان الحوكمة؛
- تتمتع الجامعات محل الدراسة بتطبيق الحوكمة على الرغم من التفاوت في متوسطاتها، حيث تتمتع جامعة قسنطينة 2 بدرجة عالية من الحوكمة، وتتمتع كل من جامعة أم البواقي وجامعة سطيف 1 بدرجة أقل.
- تتمتع الجامعات محل الدراسة بدرجة متقاربة من الشفافية، والتي سجلت أعلى مستوى لها بجامعة أم البواقي(1.63) في حين كانت منخفضة بجامعة قسنطينة 2؛
- تولي جامعة قسنطينة 2 عناية لمشاركة الأطراف الفاعلة فيها، وهذا ما ترجمته المتوسط الذي قدر(2.04)، وهو خلاف ما تم تسجيله على مستوى جامعة سطيف 1، في حين اقتصرت جامعة أم البواقي على قياس مبدأ واحد فقط (الشفافية)؛
- سجل متوسط المساءلة تفاوت ين الجامعات، أين تتمتع جامعة قسنطينة 2 بدرجة عالية من المساءلة وبدرجة متوسطة في جامعة سطيف1.

VII خاتمة

أهمية الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي كان الدافع وراء معرفة مدى تطبيقها في بعض الجامعات الجزائرية –جامعة فرحات عباس سطيف1، جامعة العربي بن مهيدي–أم البواقي وجامعة عبد الحميد مهري قسنطينة–2، وذلك من خلال مختلف مبادئها إنطلاقا من النتائج المتوصل إليها من عملية التقييم الذاتي لسنة 2017، وفيما يلي نعرض أهم النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة:

- ضعف المستوى العام للشفافية خاصة ما يتعلق بالتشريعات، القوانين وهو ما يجعل هناك نوع من الضبابية وعدم الوضوح في مختلف الممارسات الإدارية وتحديد المهام والصلاحيات للأطراف الفاعلة في الجامعة حسب تسلسلها الهرمي.
- ضعف مستوى المشاركة حيث اقتصرت إلا على مشاركة هيئة التدريس والطلبة والموظفين الإداريين (أصحاب المصلحة الداخليين) وهذا ما توصلت إليه دراسة مقيدش؛

- غياب مشاركة أصحاب المصلحة الخارجيين خاصة القطاع المشغل والخريجين وأولياء الأمور؛
- تتمتع الجامعات الجزائرية محل الدراسة بالمساءلة الأكاديمية فقط خاصة ما يتعلق منها بتطبيق ضمان الجودة وتشكيل خلايا الجودة؛
- ضعف تطبيق المساءلة الاجتماعية خاصة ما يتعلق بالعلاقة التي تربط الجامعات الجزائرية مع سوق العمل ، وعدم توفر معلومات حول الخريجين؛
- عدم وجود اهتمام بتطبيق المساءلة المالية وما يتعلق بمراجعة الحسابات وكيفية استخدام الموارد.

VIII المراجع:

1. حسن العواملة، و أحمد بدح. (2017). واقع تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة وعلاقتها بتطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الأردنية من وجهة نظر رؤساء الأقسام. المؤتمر العلمي: حوكمة الجامعات. الأردن.
2. حسام الدين غضبان. (2015). محاضرات في نظرية الحوكمة. الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
3. خالد خميس السر. (2013). عوائق تطبيق الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي في فلسطين وسبل التغلب عليها. ورشة عمل: حوكمة مؤسسات التعليم العالي. غزة.
4. سليم لطفي ماهر. (2014). الحاكمية أداة للإرتقاء بالجامعات. المؤتمر العلمي الثالث: الحاكميةو الفساد الإداري والمالي (الصفحات 591-612). الأردن: عالم الكتب الحديث.
5. سمية كروان. (2016). واقع تطبيق الحوكمة في الجامعة الجزائرية. بحوث، الصفحات 183-204.
6. محمد دهان، دلال بوعتروس. (2018). الحوكمة في الجامعات الجزائرية-الواقع وآفاق التطوير. الملتقى الدولي الأول: التكوين الجامعي والمحيط الإقتصادي والإجتماعي -تحديات و آفاق . قسنطينة، الجزائر.
7. محمد علي الشباطات. (2017). مفهوم حوكمة الجامعات وأثره في تعزيز معايير الشفافية والمساءلة والمشاركة. المؤتمر العلمي: حوكمة الجامعات. الأردن.

8. نزيهة مقيدش. (2018). قياس الحوكمة في الجامعات الجزائرية–دراسة تحليلية على ضوء نتائج بطاقة قياس الحوكمة المعتمدة من طرف البنك الدولي. مجلة دراسات إقتصادية– العدد اللإقتصادي ، الصفحات 487–499.

9. Fabric, h., & Alexander, M. Governance and quality guidelines in higher education.
10. Jaraillo, A., Juan Manuel, M., Axel, D., Hafedh, Z., Odile, M., Sebastian, T., et al. (2012). University through the looking glass: Benchmarking university governance to enable higher education modernization in MENA.
11. Karma, E. h., Sultan, A. O., & Abd allah, A.-z. (2017). Benchmarking tools for good governance in arab universities. *المؤتمر الدولي للحوكمة في مؤسسات التعليم العالي*.الأردن.